

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog.9)
10 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة للأجل المقتربة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ٩ - التجارة والتنمية

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|---|
| ٢ | ٢٩-٩-١-٩ | البرنامج ٩ - التجارة والتنمية البرامج الفرعية |
| ٤ | ١٠-٩-٩-٩ | البرنامج الفرعي ١-٩ العولمة والتنمية |
| ٤ | ١٥-٩-١١-٩ | البرنامج الفرعي ٢-٩ الاستثمار وتطوير المؤسسات والتكنولوجيا |
| ٧ | ١٧-٩-١٦-٩ | البرنامج الفرعي ٣-٩ التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية |
| ٨ | ١٩-٩-١٨-٩ | البرنامج الفرعي ٤-٩ الهيكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة |
| ٩ | ٢٢-٩-٢٠-٩ | البرنامج الفرعي ٥-٩ أقل البلدان نموا |
| ٩ | ٢٤-٩-٢٣-٩ | البرنامج الفرعي ٦-٩ التنمية المؤسسية وخدمات الدعم لتنشيط التجارة وتنمية الصادرات والإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد |
| ١١ | ٢٩-٩-٢٥-٩ | البرنامج الفرعي ٧-٩ تنمية الأسواق ومعلومات التجارة |

١-٩ تستند ولايات هذا البرنامج إلى الدور والمسؤوليات التي أنيطت بأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من قبل الجمعية العامة، ومؤتمراً الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يعقد مرة كل أربعة أعوام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، بما فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لغرض التنمية، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية. أما الولايات الرئيسية فترت في قرارات الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، الذي أنشئ الأونكتاد بموجبه، و ٩٥/٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، والتزام كرتاخينا الذي اعتمد الأونكتاد في دورته الثامنة المعقدة في عام ١٩٩٢، وبرنامج العامل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، المعتمد في عام ١٩٩٠، لا سيما إعلان ميدراند ووثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377) المعتمدين في دورة الأونكتاد التاسعة، في أيار/مايو ١٩٩٦.

٢-٩ وسيقوم الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بتنفيذ البرنامج. وتستند الولاية الأصلية لمركز التجارة الدولية إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د - ٢٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧. وأكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د - ٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ دور المركز باعتباره جهة التنسيق لتشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني في مجال ترويج التجارة.

٣-٩ وسلمت الحكومات في دورة الأونكتاد التاسعة بأن مفهوم التنمية قد تطور من التركيز الضيق على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال إلى عمل متعدد الأبعاد يستهدف في نهاية الأمر تحسين أحوال الإنسان. ولمواجهة صور التفاوت فيما بين الدول وفي داخلها وال Shawq المتعلقة بتكامل البيئة والتنمية باتت الشراكة العالمية لخدمة التنمية المستدامة أمراً مطلوباً، إذ لا تستطيع أية دولة بمفردها أن تحقق تلك الأهداف. وتتيح علیمياً عولمة الإنتاج وتحرير التجارة الفرص لجميع البلدان وتمكن البلدان النامية من أن تقوم بدور أكثر نشاطاً في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، تزيد هاتان العمليتان في تعقد الترابط الاقتصادي فضلاً عن زيادة مخاطر عدم الاستقرار والتهميش. وبينما يستفيد بعض البلدان النامية بالفعل من العمليتين المشار إليهما فإن بلداناً أخرى أقل قدرة على الاستفادة من هذه الفرص، وهناك اعتراف على نطاق واسع بضرورة بذل جهود مكثفة لتمكينها من فعل ذلك على أساس أكثر مساواة.

٤-٩ لقد استجاب الأونكتاد التاسع للتحديات المشار إليها آنفاً بالمبادرة إلى الأخذ بإصلاحات ترمي إلى إضفاء معنى جديد وحقيقة على الشراكة من أجل التنمية. ودور الأونكتاد، كما أكدته الحكومات، هو أن يكون جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال المعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا المتراوحة في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأما مشاكل أقل البلدان نمواً، والتنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فتشكل قضايا اهتمام مشترك في جميع جوانب عمل الأونكتاد.

٥-٩ سيقوم الأونكتاد بتنفيذ ولاياته من خلال العمل التحليلي، والبحث لدعم الحوار بشأن السياسة العامة، والتعاون التقني. وترمي أبحاثه وأعماله التحليلية إلى تيسير وضع السياسة العامة في الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق التنمية. ويقدم دعم التقنية والتعاون بغية الحصول على نتائج ملموسة، على أن يولي اهتمام خاص لخلق مناخ عام موات يزيد في قدرة أقل البلدان نموا على صعيد السياسة العامة والمؤسسات. وتعزيزاً لهذه المساعدة سيزيد الأونكتاد تعاونه وتنسيقه مع منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية ومنظمات دولية أخرى. وبغية تعزيز الشراكة من أجل النمو والتنمية سيشرك الأونكتاد أيضاً المجتمع المدني سعياً إلى الإسهام في النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير مناخ يعزز قدرة القطاع الخاص وأو قطاع الأعمال.

٦-٩ وسوف يقوم مركز التجارة الدولية، من جانبه، بدور تكميلي للأبحاث والسياسات العامة والأعمال المعاييرية التي تضطلع بها الهيئات التي ينتمي إليها، أي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بتركيزه على القضايا التنفيذية المتعلقة بتقديم المعلومات، وتطوير المنتجات والأسواق، وتطوير المؤسسات وخدمات الدعم، لأغراض ترويج التجارة، وتنمية الصادرات وإدارة الإمدادات والمشتريات الدولية.

٧-٩ وبناءً على وثيقة الشراكة من أجل النمو والتنمية التي اعتمدتها الحكومات في الأونكتاد التاسع، يتوقع أن يحقق البرنامج بنهائية فترة الخطة، ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على توسيع تجارتها وتنويعها، والوفاء بالتزاماتها المتعددة للأطراف، وإدراك حقوقها والاستفادة منها، ومتابعة أهدافها الإنمائية.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتطوير القدرة على إقامة المشاريع، ووضع قاعدة تقنية لتعزيز طاقتها الإنتاجية والتصديرية.

(ج) زيادة طاقات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لجني فوائد العولمة.

(د) توليد خدمات دعم التجارة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، وخاصة للقطاعات غير الرسمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ه) زيادة قدرة المشاريع على تكيف منتجاتها وتهجها التسويقية في مرحلة ما بعد جولة أوروغواي.

(و) المساهمة في وضع السياسة العامة، لا سيما عن طريق خلق مناخ عام يساعد أقل البلدان نموا على صعيدي السياسة العامة والمؤسسات من خلال الدعم التقني والتعاون.

(ز) المساهمة في المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة في ضوء المفهوم الناشئ للتنمية كعمل متعدد الأبعاد.

٨-٩ سيتولى الأونكتاد المسؤلية عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما سيتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية عن البرنامجين الفرعيين ٦ و ٧.

البرنامج الفرعي ١-٩ العولمة والتنمية

٩-٩ هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى مسؤوليته شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية، يركز على تيسير العملية التي تستخدم بواسطتها البلدان النامية منافع العولمة في التعجيل بتنميتها.

١٠-٩ وأهداف البرنامج الفرعي هي:

(أ) الإسهام في تفهم تطور وتفاعل عناصر التنمية المستدامة في إطار اقتصاد عالمي يتزايد اتجاهه نحو العولمة، ومراقبة التغيرات في تلك التفاعلات وتقييم أثرها على العملية الإنمائية، والسعى إلى تهيئة فرص جديدة للمزيد من التنمية الناتجة عن العولمة والتحرير، وتوفير نهج وإجراءات للسياسة العامة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) مساعدة البلدان على إقامة إطار اقتصادي كلي مستقر والاضطلاع بالتكيف والإصلاح الهيكلي اللازم، بغية تيسير مشاركتها الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين، وتكامل الخبرات الإنمائية المستمدة من مشاكل إدارة الديون؛

(ج) تعزيز الدعم الدولي، في سياق الترابط المتنامي، من أجل تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية للتنمية المعجلة المستدامة واستمرارها؛

(د) تعزيز ودعم التعاون فيما بين البلدان النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب)؛

(ه) الإسهام في التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات؛

(و) تعزيز الإدارة الأفضل للموارد في سياق التنمية المستدامة والتنوع.

البرنامج الفرعي ٢-٩ الاستثمار وتطوير المؤسسات والتكنولوجيا

١١-٩ هذا البرنامج، الذي ستضطلع بتنفيذه شعبة الاستثمار والتكنولوجيا والمؤسسات، يركز على تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة فيما بين الأطراف الإنمائية الفاعلة بغرض تقييم التحديات وفرص تطوير المؤسسات الناشئة عن الأحوال الاقتصادية الناشئة، بما في ذلك بيئة ما بعد جولة أوروغواي؛ وتهيئة بيئة

آذنة للاستثمار وتطوير المؤسسات ومشاركة المؤسسات في الاقتصاد العالمي، وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٢-٩ والأهداف في مجال الاستثمار هي:

- (أ) تحسين التفهم العام للاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والسياسات المتصلة بها، والعلاقات المتبادلة بين الاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة، والتكنولوجيا والتنمية، والقضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية من جميع الأحجام ومساهمتها في التنمية؛
 - (ب) تحديد وتحليل الآثار المترتبة بالنسبة للتنمية على القضايا المتصلة بالإطار المحتمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالاستثمار؛
 - (ج) اطلاع الحكومات والقطاع الخاص الدولي على البيانات والسياسات الاستثمارية لبلد مفرد عن طريق مواصلة استعراضات السياسات الاستثمارية مع البلدان الأعضاء التي ترغب في ذلك؛
 - (د) النهوض بقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين مناخها الاستثماري، وجمع المعلومات ووضع سياسات لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي والإفادة منه؛
 - (هـ) مساعدة البلدان، بناءً على طلبها، في مجال المعايير المحاسبية، والتدريب المحاسبي وألشنطة ذات الصلة؛
 - (و) تعزيز الفرص للاستثمار المباشر الأجنبي للبلدان المضيفة عن طريق تيسير تبادل الخبرات بشأن تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي؛
 - (ز) تشجيع الاستثمار من البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية وفيما بين البلدان النامية؛
 - (ح) تيسير تعبئة القطاع الخاص بغية تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على أقل البلدان نمواً؛
 - (ط) مساعدة البلدان النامية على أن تحدد، بالتعاون مع المنظمة العالمية لملكية الفكرية والمنظمة العالمية للسياحة، فرص اجتذاب الاستثمار التي يوفرها اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
- #### ١٣-٩ والأهداف في مجال تطوير المؤسسات هي:
- (أ) تقديم الدعم إلى البلدان النامية لوضع استراتيجيات لتعزيز تطوير القطاع الخاص؛

(ب) الإسهام في تنمية روح المبادرة، بما في ذلك كفالة مشاركة المرأة؛ والإسهام في إصلاح مؤسسات القطاع العام من خلال تقديم المساعدة إلى البلدان النامية فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة والأنشطة التدريبية؛

(ج) تعزيز مشاركة مؤسسات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

(د) تيسير تبادل الخبرات في مجال صياغة وتنفيذ استراتيجيات تطوير المؤسسات بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتحول إلى القطاع الخاص، والحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتغلب على المشاكل الخاصة المتعلقة بتطوير المؤسسات في هذه البلدان؛

(و) تعزيز طرق تيسير التعبئة الكافية للموارد المحلية.

١٤-٩ والأهداف في مجال التكنولوجيا هي:

(أ) تحديد الخيارات فيما يتعلق بالعمل الوطني، لا سيما تلك التي تشجع القدرة والابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا؛

(ب) القيام، من خلال تبادل الخبرات فيما بين البلدان على الأصعدة المختلفة للتطوير التكنولوجي، بتحديد السياسات التي تحبذ بناء القدرات التكنولوجية، والابتكار التكنولوجي والتدفقات التكنولوجية على البلدان النامية؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة العالمية لملكية الفكرية والمنظمة العالمية للسياحة، لتحديد فرص اجتذاب تكنولوجيات جديدة يوفرها اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

١٥-٩ وفي المجالات المشار إليها أعلاه، سيأخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الحسبان العمل الذي أنجزته المنظمة العالمية لملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومجموعة البنك الدولي، بغية تلافي الازدواج وتنسيق الأنشطة ذات الصلة.

البرنامج الفرعى ٣-٩ التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية

١٦-٩ يركز هذا البرنامج الفرعى على زيادة الأثر الإيجابي للعلوم والتحرير على التنمية المستدامة أقصى زيادة ممكنة، وذلك بالمساعدة على دمج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، وكذلك بعض البلدان التي لها اقتصادات ضعيفة وسريعة التأثير هيكليا، بما في ذلك تلك البلدان التي تعتمد على السلع الرئيسية، دمجا فعالا في النظام التجارى الدولى. وستُراعى أيضاً المصالح الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٧-٩ وأهداف البرنامج الفرعى، الذي ستتولى تنفيذه شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية كما يلى:

(أ) تمكين هذه البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي بغية تحقيق أقصى استفادة منها. ولبلوغ هذه الغاية، سيسعى البرنامج الفرعى إلى ما يلى:

١' تعزيز القدرات الوطنية من حيث الموارد البشرية والهيكل الأساسية الإدارية، لتمكين البلدان من التكيف بفعالية بغية الوفاء بالتزاماتهم والاستفادة من حقوقهم الواردة في إطار انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية؛

٢' تحديد العقبات التي تعرّض البملاح التجارى، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون التوسيع في الصادرات وتنويعها؛

٣' تيسير دراسة القضايا المتعلقة بالأفضليات التجارية بغية تحقيق أقصى استفادة منها؛

٤' مساعدة البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، على تحديد الفرص التي يتاحها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛

٥' مساعدة أقل البلدان نموا، التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية، على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي؛

٦' توفير معلومات تحليلية عن القرار المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية وذلك في إطار برنامج الأونكتاد للتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

(ب) مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في قطاع الخدمات وكذلك تحديد فرصها للتصدير؛

(ج) زيادة فهم القضايا المتصلة بقانون المنافسة والسياسات ذات الصلة الخاصة بالتنمية؛ ومساعدة البلدان النامية على بناء المؤسسات وصياغة سياسات وتشريعات بشأن المنافسة وحماية المستهلكين؛

(د) النهوض بدمج التجارة والبيئة والتنمية، لا سيما فيما يتصل بالقدرة على المنافسة وإمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع العلامات الإيكولوجية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتدابير الإيجابية وتحرير التجارة؛

(هـ) المساهمة، في التوسيع الرأسي والأفقي لأسواق السلع الأساسية والإسهام في شفافية هذه الأسواق؛ النهوض بإدارة موارد السلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة؛ والاستمرار في مساعدة المنتجين في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على الاستفادة من الأدوات التي تحد من المخاطر.

البرنامج الفرعى ٤-٩ الهياكل الأساسية للخدمات الازمة للتنمية وكفاءة التجارة

١٨-٩ يركز هذا البرنامج الفرعى، الذى ستتولى تنفيذه شعبة خدمات التنمية وكفاءة التجارة، على مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على توفير الخدمات الداعمة للتجارة مثل الجمارك والنقل والأعمال المصرافية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المعلومات التجارية التي تتواءم مع احتياجات تلك البلدان، والتركيز بوجه خاص على الخدمات التي تلبي احتياجات قطاعات المشاريع غير الرسمية البالغة الصغر والصغرى والمتوسطة الحجم.

١٩-٩ أهداف هذا البرنامج الفرعى هي:

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية المهتمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على التجارة بكفاءة وذلك من خلال برامج كتلك المتعلقة بنظام المعلومات المسبيقة عن البضائع والنقل متعدد الوسائل والنظام الآلي لحوسبة البيانات الجمركية وشبكات التجارة العالمية وتنمية الموارد البشرية؛

(ب) تعزيز شبكة نقاط التجارة، وجعل نقاط التجارة القائمة تؤدي وظيفتها على نحو كامل وفعال؛ ومساعدة البلدان المهتمة على إنشاء نقاط تجارة جديدة؛ وتعزيز قدرة نقاط التجارة بوصفها مراكز للمعلومات والتدريب لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ودعم صياغة سياسات وطنية للنهوض بالهيكل الأساسية للخدمات الازمة للتنمية وكفاءة التجارة؛

(ج) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بناءً على طلبها، لتقديم كفاءة خدماتها الداعمة للتجارة وأفضل الممارسات وذلك في ضوء توصيات ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في مجال التجارة؛ وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في هذه العملية، كلما أمكن ذلك، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة القائمة بين كفاءة التجارة والهيكل الأساسية للمعلومات؛

(د) التخفيف من القيود الاستثنائية المفروضة على التنمية والتي تتصل بارتفاع تكلفة المرور العابر/النقل التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية والبلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى. وسيتابع الأونكتاد، بالاشتراك مع المنظمة البحرية الدولية تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية الجزرية الصغيرة الذي يركز على الجوانب التجارية للنقل البحري وأهميته للتنمية المستدامة في هذه البلدان وذلك عن طريق المبادئ التوجيهية والدراسات والتدريب وأوجه المساعدة الأخرى.

البرنامج الفرعي ٥-٩ أقل البلدان نموا

٢٠-٩ - يركز هذا البرنامج الفرعي، الذي سيتولى تنفيذه المنسق الخاص لأقل البلدان نموا، على الحيلولة دون زيادة تهميش دور أقل البلدان نموا في التجارة العالمية والاستثمار والسلع الأساسية وأسوق رأس المال والمساهمة في دمجها ومشاركتها بالكامل في الاقتصاد العالمي.

٢١-٩ وأهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

(أ) ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا على الصعيد العالمي، ورصد تنفيذ الالتزامات والتدايير والتوصيات التي اتفق عليها الاجتماع الحكومي الدولي بشأن الاستعراض الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل، ومؤتمر الأونكتاد التاسع ومختلف المؤتمرات العالمية الأخيرة؛

(ب) تعزيز الأجهزة والمنظمات والهيئات المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها من أجل تنفيذ برنامج العمل ونتائج الاستعراض الشامل لمنتصف المدة، وكذلك تنسيق العمل القطاعي الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن أقل البلدان نموا.

٢٢-٩ علاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى البلدان النامية الجزرية الصغيرة في إطار برنامج عمل بربادوس للتغلب على العقبات التي تواجهها.

البرنامج الفرعي ٦-٩ التنمية المؤسسية وخدمات الدعم لتنشيط التجارة وتنمية الصادرات والإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد

٢٣-٩ يتركز هذا البرنامج الفرعي، الذي هو من مسؤولية شعبة خدمات دعم التجارة، على تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تنمية القدرات المؤسسية على أداء خدمات فعالة لدعم التجارة؛ وإنشاء قدرات مستدامة لتنمية الموارد البشرية في الأعمال التجارية الدولية؛ وتحسين قدرات المستوردين على استخدام موارد النقد الأجنبي، بفعالية أكثر من حيث الكلفة، في استيراد السلع والخدمات.

٢٤-٩ وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) في مجال التنمية المؤسسية وخدمات الدعم، سيسمهم، مركز التجارة الدولية، من خلال العمل مع الحكومات والقطاع الخاص، في القيام، على المستوى الوطني أو شبه الإقليمي، ببناء القدرات لتصميم استراتيجيات تنشيط التجارة وتنمية الصادرات، مع الإفادة من منظور قطاع الأعمال التجارية من خلال آليات التنسيق المناسبة التي تضم جميع الأطراف المعنية. وسيسمهم أيضاً في إنشاء شبكات شاملة من مؤسسات القطاعين العام والخاص بغية تقوية الدعم المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يساعدها على تحقيق مزيتها التنافسية والمحافظة عليها في السوق العالمية. كما أنه ستتم تنمية القدرات الوطنية في مجال الخدمات المتخصصة لدعم التجارة، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هي تحويل التجارة ورزم الصادرات وجودة الجوانب القانونية للتجارة الدولية. وفيما يتعلق بتمويل التجارة، ستتمثل الأهداف في توسيع نطاق برامج التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها، وتطوير المهارات على مستوى المؤسسات لاستخدام أكثر فعالية لآليات تمويل التجارة. وفيما يتعلق برمضان الصادرات حيث يتمثل الهدف المستمر في زيادة وتنوع الصادرات من السلع المروزومة من البلدان النامية، سيكون التأكيد، في مجال الرزم، على الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. وفي مجال جودة الصادرات، سينصب التأكيد على زيادة الوعي بالتغييرات التي أحدثتها اتفاقيات جولة أوروغواي فيما يتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، والتدابير الصحية والتدابير النباتية، والتجارة، والبيئة. وستكون الإدارية العامة للجودة، على مستوى مؤسسات الدعم والمؤسسات الفردية على حد سواء، أكثر اتساقاً مع متطلبات السوق الدولية. وفيما يتعلق بالجوانب القانونية، فإن المؤسسات ستكون أكثر إحاطة بالقوانين والنظم المتعلقة بالتجارة ونماذج النصوص القانونية ولا سيما فيما يتعلق باتفاقيات جولة أوروغواي بشأن الجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والتقييم الجمركي؛

(ب) وفي مجال تنمية الموارد البشرية، سيكون الهدف، خلال الفترة الأولى للخطة، هو تكثيف وتنمية القدرات الحالية لمنظمات التدريب للاستجابة الفورية لما لقطاع الأعمال التجارية من احتياجات، تزداد تعقيداً، إلى تعزيز المعرفة والمهارات المتعلقة بال الصادرات. وفي هذا الصدد، سيكون هناك تأكيد خاص على تقوية القدرات الوطنية بغية فهم آثار اتفاقيات جولة أوروغواي على قطاع الأعمال التجارية. ومن ثم يكون الهدف هو إنشاء القدرات في هذه المنظمات ودعم استمرارها للقيام بصورة مطردة بتوسيع نطاق برامجها التدريبية وزيادة أهميتها. وسينصب التركيز على توفير تدريب أثناء الخدمة لمنظمي الأعمال ذوي الوجهة التصديرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرهم مهنياً. وفي نهاية فترة الخطة، ستكون تحالفات استراتيجية لبرنامج تعاوني للبحث العملي والتطوير قد أنشئت في إطار شبكة من مؤسسات التدريب المختارة، وسيوفر ذلك إطاراً للقيام، بصورة مشتركة ومستمرة، بتطوير وتحديث واختبار حالات نجاح الصادرات ومواد التدريب وأدوات بناء القدرات وأساليبها ومعيناتها. وستكون المؤسسات المشاركة في الشبكة قد طورت واعتمدت منهاجاً نموذجياً للقدرة على المنافسة الدولية يحصل فيه المشاركون على شهادة علمية؛

(ج) وفي مجال الإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد، تمثل الأهداف فيما يلي:

- ١' زيادة استخدام المستوردين لنظم التعلم وأدوات الإدارة العالمية الأداء في مجال الإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد (بما في ذلك أدوات التشخيص):
- ٢' تحسين فرص الوصول إلى المعلومات عن الأسواق الدولية للإمداد، والاستفادة منها:
- ٣' وجود شبكة موسعة من الجمعيات الوطنية لعمليات إدارة الشراء والإمداد التي توفر خدمات مفيدة للأعضاء:
- ٤' خدمات دعم رفعية المستوى في مجال الإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد (مثل الاتصال والشحن ورصد البضائع) وأطر وإجراءات مؤسسية (وبخاصة تلك المتعلقة بمشتريات القطاع العام:
- ٥' تحسين دمج الاهتمامات المتعلقة بالجودة والبيئة في الإدارة الدولية لعمليات الشراء والإمداد. وفي السعي لبلوغ هذه الأهداف سيولى اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستورد المدخلات الازمة لإنتاج الصادرات ولأجهزة المشتريات في القطاع العام في البلدان المنخفضة الدخل ولا سيما أقل البلدان نموا.
- البرنامج الفرعي ٧-٩ تنمية الأسواق ومعلومات التجارة
- ٢٥-٩ يتركز هذا البرنامج الفرعي، الذي هو من مسؤولية شعبة تنمية المنتجات والأسوق، على ما يلي:
١' القيام، على مستوى قطاع الأعمال التجارية، ببناء القدرات لتطوير منتجات وخدمات منافسة دولية ولتسويتها بفعالية أكبر بغية زيادة الصادرات وتنويعها؛ ٢' القيام، على نحو مستدام، بتحسين توافر معلومات التجارة ونشرها واستخدامها.
- ٢٦-٩ وفي مجال تنمية المنتجات والأسوق، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تحقيق الأهداف التالية: تحسين قدرات المؤسسات على الإلقاء من إمكانيات الإمداد والفرص السوقية لمنتجات محددة في أسواق محددة، وبلورة استراتيجيات لتنمية الصادرات وتسيقيها؛ وتحسين أداء الصادرات من خلال تكيف المنتجات وتصميمها وخدماتها تسويقية أكثر فعالية؛ وزيادة تنوع المنتجات التصديرية من خلال تطوير منتجات جديدة؛ وزيادة تنوع الأسواق من خلال البحوث المتعلقة بالسوق وتكثيف الاتصالات التجارية والأنشطة الترويجية؛ والإسهام في إقامة صلة تعاون تقني وإنشاء آليات لزيادة الاتصالات التجارية والشراكات وائتلاءات الشركات فيما بين المؤسسات في البلدان النامية ومع شركاء في البلدان المتقدمة النمو. وسيولى اهتمام خاص لزيادة التجارة بين دول الجنوب وبين دول الجنوب والشرق باستخدام منهجية مركز التجارة الدولية التي تشمل تحليلات التدفقات التجارية ودراسات استعراضية للعرض والطلب وعقد اجتماعات ما بين البائعين والمشترين وتشغيل شبكات شبه إقليمية لمعلومات التجارة.

٢٧-٩ وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، فإنه ينبغي، نظراً لـإلغاء مجالس تسويق السلع توجيه المساعدة التقنية إلى عدد متزايد من المصدرين الجدد. وإذا يكون الهدف هو تعزيز تنمية القطاع الخاص وكفالة فعالية عمل بورصات السلع فيما يتعلق بمنتجات مادية معينة. وهناك هدف آخر يتمثل في زيادة الاستهلاك في البلدان المنخفضة الاستهلاك عن طريق الترويج العام، ولا سيما ترويج السلع التي لها مزايا بيئية.

٢٨-٩ وفي مجال معلومات التجارة، يتمثل الهدف في إنشاء خدمات مستقلة لمعلومات التجارة وفي إنشاء شبكات معلومات على المستويات الوطني والإقليمي والأقليمي بغية تمكين المؤسسات من اتخاذ قرارات دولية فعالة للتسويق بشأن المنتجات والخدمات والأسواق ومصادر المدخلات والجوانب الأخرى ذات الصلة. وسيكون في الإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية الموارد البشرية لإدارة معلومات التجارة ذات الصلة باحتياجات المستعملين، وزيادة تكثيف استخدام أدوات العمل والتكنولوجيات الحديثة للمعلومات وتطبيق المعايير الدولية. وستنمى القدرات على مستوى المصدرين والمستوردين وصولاً إلى فهم صحيح لمعلومات التجارة واستخدامها بفعالية. وسيواصل البرنامج الفرعي الإسهام في برنامج الأونكتاد الخاص للكفاءة في مجال التجارة ولا سيما الإسهام في الجوانب المتعلقة بمعلومات التجارة للشبكة العالمية لقطاع التجارة. وستتم زيادة تعزيز أعمال التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والهيئات التجارية.

٢٩-٩ وستواصل خدمات معلومات التجارة، التي أنشئت من خلال عنصر بناء القدرات في البرنامج الفرعي، مواجهة صعوبات في الحصول مباشرة على فئات معينة للبيانات من مصادر المعلومات ذات الصلة. لذا سيسعى مركز التجارة العالمي إلى سد هذه الفجوة من خلال توفير المعلومات بغية تلبية ما تحتاجه المؤسسات والمشاريع بصورة مباشرة من معلومات عن منتجات وأسواق محددة لا تتوفر بيسر من مصادر أخرى. كما سيتم تقديم المعلومات مباشرة إلى البلدان التي لا توجد فيها قدرات وطنية لجمع وتجهيز ونشر هذه المعلومات ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وسيقوم مركز التجارة الدولي، مستنداً إلى ما لديه من معرفة واسعة وإمكانية كبيرة للوصول إلى مصادر المعلومات، وعتمداً على ما لديه من شبكة للاتصالات التجارية، بالإسهام في سد فجوة المعلومات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (١) معلومات عن أسعار منتجات مختارة (خدمة أخبار الأسواق); (٢) ثبوت مرجعية وأدلة ومعلومات إحصائية مجمعة مختاراً؛ (٣) خدمة محايدة للرد على الاستفسارات.

- - - - -